مسوّغات النحاة في اعتراضهم على بعض القراءات القرآنيّة

الدكتور ساطع عبدالله محمد الذنيبات[1] الدكتور معاذ هزاع علي الزعبي[2]*

الدكتور إياد فتحي موسى العسيلي[3]

تاريخ وصول البحث: 2023/04/09 م تاريخ قبول البحث: 2023/05/29م تاريخ نشر البحث: 2025/10/24م

الملخص

يدرس هذا البحث اعتراض النحاة على القراءات القرآنيّة، ويدفع عن النحاة قصديّتهم فيما اتُّهموا به من تخطيئهم بعض القراءات القرآنيّة وصرامتهم في التعامل مع النصّ الدينيّ، وهي تهمة يتناقلها النحاة وغيرهم في معرض حديثهم عن الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة.

وينتخب هذا البحث مواقف متعدّدة للنحاة والقرّاء في احتكامهم للقراءات، مبيّناً مواقفهم في قبولها أو ردّها. ناظرًا في أسباب ردّها، ودافعاً عن النحاة معرفتهم تواتر القراءات.

وقد خلص البحث إلى أنّ مواقف النحاة تغيّرت من القراءات بعد ظهور كتاب ابن مجاهد "السبعة في القراءات"، لأنّه بيّن أنّ القراءات وصلت إلينا بالتواتر، وأنّها هي القرآن، فصارت بعد هذه الفترة هي الأصل، والقاعدة تابعة لها، عند النحاة وعند غيرهم، ما جعل النحاة يقدّمونها على كلّ الشواهد ويُتبعون غيرها لها. أمّا القرّاء فقد قدّموا الرواية على القاعدة، وحكموا بتفوّق القراءات على كلّ نصّ غيرها؛ لأنّ القراءة سنّةٌ متّبعةٌ لا يمكن تخطيئها.

الكلمات المفتاحية: القرّاء، النحاة، القراءات.

The Grammarians Justifications on Their Objection to Some of The Qur'anic Readings

Abstract

Aim: This research examines the objections raised by grammarians concerning certain Qur'anic readings (*qirā'āt*). It seeks to defend these grammarians against accusations of being overly strict or dismissive in their treatment of religious texts, a charge often conveyed in discussions about their engagement with the Qur'anic readings.

Methodology: The study analyzes several representative positions adopted by grammarians and reciters (*qurrā'*) in their evaluation of various readings, highlighting their criteria for acceptance or rejection.

Findings: The research concludes that the stance of grammarians towards the readings underwent a significant shift following the appearance of Ibn Mujahid's work, *Al-Sab'ah fi al-Qirā'āt* (The Seven Readings). By establishing the principle that the canonical readings were transmitted through widespread, uninterrupted chains of narration (*tawātur*) and were thus definitively the Qur'an itself, Ibn Mujahid's work fundamentally altered the

(1) قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(2) قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

(3) قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

* الباحث المستجيب: moathzoabe@yahoo.com

framework of discussion. After this period, the canonical readings were treated as the primary source and foundation (*aṣl*), to which grammatical rules had to conform. This paradigm compelled grammarians to prioritize these authenticated readings over all other linguistic evidence.
Keywords: Qur'anic readings (qirā'āt); grammarians; reciters (qurrā'); Ibn Mujahid; Islamic linguistics.

المقدمــة

يتطلّب البحث في القراءات القرآنيّة مزيداً من العناية من الدارسين، سواء من اللغويّين المعنيّين بدراسة أصول النحو العربيّ والفترةِ الأولى التي نشأ فيها، أو من المعنيّين بعلم القراءات القرآنيّة ورواياتها وطرائق ضبطها، خصوصاً في المرحلة الأولى التي قاربت فترة وضع النحو. ذلك أنّ التساؤل عن حال القراءات القرآنيّة قبل أن يسبّعها ابن مجاهد (324هـ) ما يزال قائماً؛ إذ إنّ الدراسات الّتي عُنيت بالقراءات لم تملأ الحلقة المفقودة في المرحلة التي سبقت ابن مجاهد لتصف لنا حال القراءات قبله، فهل كان الناس في المرحلة التالية لجمع المصحف في عهد عثمان رضي الله عنه، وحتّى تسبيعها، يتعبّدون بها بوصفها متواترة؟ أم كانت، في ظنّهم، طرائق أدائيّة في قراءة القرآن تناسب كلّ لسان عند العرب وتيسّر له قراءة القرآن، ولم تكن القرآن نفسه؟

وما الذي جعل بعض نحاة البصرة يرفضون قراءات قرآنيّة ويعدّونها مخالفة لكلام العرب، ويطلقون عليها كثيراً من الأحكام النقديّة التي تعجّ بها كتب اللغة وكتب القراءات حتّى أيّامنا هذه؟ وهي أحكام شملت القراءات المتواترة والقراءات الشاذّة على السواء، ولم تكن مقصورة على الشاذّة كما يتوهّم البعض. وهل كان النحاة والقرّاء ينطلقون من منهج واحد في حكمهم على القراءات، ونحن نعلم أنّ كبار القرّاء كانوا من النحاة؟

الحقّ أنّ الخلاف الدائر بين النحاة وبين القرّاء هو خلافٌ في المنهج الذي انطلق منه كلٌّ منهما، لا في الوصف حسبُ، فالنحاة بنوْا قواعدهم على اطّرادٍ في المسموع، ضمن قيود معلومة عندهم، وما خرج عن هذه القيود أطلقوا عليه حكمهم حسب حاله، بين أن يكون شاذّا، أو نادراً أو ضرورة أو خطأ، أمّا القراء فقد انتهجوا الرواية، فما جاء مرويّا بالطرائق المشهورة عندهم فليس لأحد أن ينكره أو أن يحكم عليه، فهو كلام الله. والفارق بينهما أنّ النحاة سبقوا القراء في حكمهم على بعض القراءات، أمّا القراء فلم نجد لهم آراء وأقوالا في موضوع القراءات حتى ظهر كتاب ابن مجاهد(324هـ) السبعة في القراءات.

والنحاة الذين تشدّدوا في القراءات هم نحاة الجيل الأول في وضع النحو؛ وهم نحاة البصرة، وهم وإن كانوا قلّة، إلا أنّهم يمثّلون حالة في النحو، جعلت التالين لهم يصنّفونهم ويشيرون إليهم، ولسنا هنا نزعم أنّ المناخ العامّ عند النحاة الأوائل الطعنُ في القراءات، بل كان ذلك حالَ بعضهم حسبُ، في قراءات معدودة، يعرفها كلّ من يشتغل في هذا الفنّ؛ لكثرة دورانها في التواليف النحويّة، ما جعل القارئ في كتب البصريّين يظنّ أنّ الاعتراض على هذه القراءات يمثّل حالة عامّة عندهم.

وليس أمر التخطيء مقصوراً على النحاة وحدهم، بل لقد وجدنا ابن مجاهد، وهو من كبار المشتغلين بعلم القراءات، خطّأ قراءة متواترة؛ لأنّها خالفت القاعدة اللغويّة، مع وعيه بأنّها من القرآن. وسنعرض في هذا البحث نموذجا من هذه الاعتراضات.

وسنقترح في هذا البحث عدداً من النحاة والقرّاء لنتبيّن مواقفهم من القراءات القرآنيّة، مشيرين إلى الأسباب التي جعلتهم يردّون بعض القراءات، مناقشين بعض المسائل النحويّة الشائكة التي تعرّض لها النحاة من المتقدّمين والمتأخرين.والجديد في هذا البحث أنّه يبحث في أسباب الاعتراض على القراءات، ويدفع عن النحاة النقدَ السلبيّ الذي تعرّضوا له.

مشكلة البحث وأسئلته:

شغل موضوع طعن النحاة في بعض القراءات القرآنيّة الدارسين فترة طويلة؛ ذلك أنّ النحاة الأوائل كانوا من علماء القراءات من أمثال أبي عمرو بن العلاء والكسائي وغيرهما. وكان ما يثير العجب أننا نجد نحاة مقدّمين، لهم قدم راسخة في الصناعة النحويّة من أمثال الفرّاء (207هـ) والمبرّد(286هـ)، يعترضون على بعض القراءات القرآنيّة المخالفة للقواعد النحويّة التي وضعوها، ويخطّئونها. ما أثار سؤال هذا البحث.

ويسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. هل كان الأصوليّون الأوائل يدركون مفهوم التواتر؟
2. هل كان النحاة يميّزون القراءات المتواترة من الشاذّة قبل تسبيع ابن مجاهد؟
3. هل اعترض النحاة على القراءات القرآنيّة وهم يعلمون أنّها من القرآن المتواتر؟
4. هل بقي موقف النحاة ثابتاً في اعتراضهم على القراءات بعد تسبيع ابن مجاهد لها؟

أهداف البحث:

ويهدف هذا البحث إلى:

1. بيان أنّ النحاة وغيرهم من الأصوليّين وأهل الصناعة الحديثيّة لا يدركون مفهوم التواتر في القرنين الثاني والثالث الهجريّين، وهي فترة التقعيد التي خطّأ فيها النحاة بعض القراءات.
2. بيان موقف النحاة من القراءات المخالفة للقاعدة النحويّة في الفترة الأولى من وضع النحو العربيّ.
3. بيان موقف القرّاء من القراءات القرآنيّة، تحديداً في الفترة التي تلت ابن مجاهد.
4. عرض نماذج من مواقف النحاة في القراءات وملاحظة تطوّر هذه المواقف.

الدراسات السابقة:

يوجد كثرة من الدراسات الحديثة التي بحثت موضوع القراءات القرآنيّة والاعتراض عليها، منها:

1. أسباب الاعتراض على القراءات القرآنية المتواترة عرض ونقد، إبتهاج راضي عبد الرحمن، دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد 42/ العدد1/ 2015.
2. اعتراضات أبي حيّان على الفرّاء، دراسة وصفيّة، زياد أبو حليب، رسالة ماجستير/ الجامعة الإسلامية/ غزة/ 2011.
3. القراءات القرآنيّة التي أنكرت لعلّة صرفيّة، عماد الخزرجي/ جامعة تكريت/ المجلد 23/ العدد8/ 2016.
4. مطاعن اللغويّين والنحويّين في القراءات السبع، خلود الحسّاني، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرى، 1434.
5. موقف النحاة من القراءات القرآنية، دريم نورالدين، مجلة طلائع اللغة وبدائع الأدب، المجلد الأول، العدد الأول.
6. النحاة والقراءات القرآنيّة، هشام سعد الدين، مجلة دراسات معاصرة، المجلد2/ العدد3/ 2018.

بحثت الدراسات السابقة كما يظهر في عنواناتها في اعتراض اللغويّين على القراءات القرآنيّة، حيث جمعت بعض هذه الدراسات الاعتراضات وصنّفتها بين نحوية وصوتية وصرفية، وبعضها درس أسباب الاعتراض من مثل مخالفتها للرسم أو لكلام العرب ونحو من ذلك، وتفترق دراستنا هنا عن الدراسات السابقة في أنها تبيّن أنّ النحاة لم يكونوا يدركون

تواتر هذه القراءات حين طعنوا فيها؛ لغياب التواتر في المرحلة الأولى من وضع النحو، ويؤكّد صحة هذا المذهب أنّنا نجد النحاة في الفترة اللاحقة يعتدلون في أحكامهم في هذه القراءات، ويتابعون النحاة الأوائل في تشددّهم.

منهج البحث:

يستقري هذا البحث مواقف النحاة من القراءات القرآنيّة من خلال النظر في أمّات كتب النحو القديمة وكتب التفسير، ويقف على أبرز ما قاله النحاة فيها، ويبحث في أقوالهم عمّا يثبت معرفتهم تواتر هذه القراءات عند أبناء الجيل الأوّل، فلا يجد، فيسعى إلى تفسير اعتراضهم عليها.

خطّة البحث:

المقدّمة: تحدّثت عن موضوع البحث وعن أسئلته وأهدافه.

المبحث الأول: تحدّث عن مواقف النحاة والقراء من القراءات القرآنيّة.

المبحث الثاني: تحدث عن مسوّغات الاعتراض على القراءات.

المبحث الثالث: نموذج يدلّ على تطوّر موقف النحاة من القراءات

الخاتمة: تضمّنت أهمّ النتائج.

المبحث الأوّل: القراءات بين النحاة والقرّاء

تباينت مواقف النحاة في الحكم على القراءات في الفترة الأولى من وضع النحو العربيّ، فقد أدرجوها ضمن أقوال العرب التي احتكموا إليها، فما انطبقت عليه قيود السماع المكانيّة والزمانيّة قبلوه، وبنوا له قاعدة مستقلّة إن عضده كثرة من الشواهد في المسألة نفسها، وما خرج عن قيود السماع تعاملوا معه وَفق حاله، تخطئياً أو تأويلاً.

وسبب وضعهم القراءات في رتبة أقوال العرب الأخرى أنّ القراءات والقرآن صورتان مختلفتان في هذه الفترة في ظنّ كثير من النحاة، كما سيظهر في هذا البحث لاحقاً. وبناء على هذه النظرة وجدنا للنحاة مذاهب متنوّعة مع بعض القراءات المخالفة، فبعضهم يطلق قاعدة نحويّة، مثل سيبويه، ويخطّئ كلّ خروج عنها، دون أن يشير إلى القراءات القرآنيّة التي تخالفها القاعدة، من ذلك قوله: "ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلاّ فى شعرٍ، كراهيةَ أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور"(سيبويه، 1988، 1/ 176–177).فقد منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه على المشهور من لغة العرب،

وهما في المثال الذي ساقه: سارق، وأهل. ومعلومٌ أنّ ثمّة قراءة قرآنيّة سبعيّة فُصل فيها بين المضاف والمضاف إليه، وهي قراءة ابن عامر(ابن الجزري، د.ت: 263/2) في قوله تعالى: "وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَائُهُمْ" (سورة الأنعام، 137). فقد بنى الفعل "زيّن" للمجهول، ورفع "قتل" نائبا للفاعل، ونصب "أولادهم" مفعولا به للمصدر، وجرّ "شركائهم" مضافا إليه، فـ "قتل" مضاف، و"شركائهم" مضاف إليه، وفصل بينهما بمفعول المصدر "أولادهم". وسيبويه منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، دون أن يشير إلى قراءة ابن عامر فيها، ولموقفه هذا تفسيران: أوّلهما أنّه لا يعرف هذه القراءة، والثاني أنّه لم يعتدّ بها؛ فربّما لا يرى أنّها من القرآن؛ فعلم القراءات لم يكن ناضجاً حتى هذه الفترة، وبناءً على هذه المعياريّة عند سيبويه وجدنا أنّ آية قرآنيّة سبعيّة خالفت صريح القاعدة التي وضعها.

وسيبويه واعٍ بأنّ القرآن لا يمكن مخالفته، وهذ الوعي ليس طارئا عليه ولا على النحاة، فهو القائل معلّقًا على قراءة "وأمّا ثمودَ فهديناهم"(سورة فصّلت، 17) بنصب ثمود في قراءة عاصم(الداني، 2007: 1560/4): "إلا أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ"(سيبويه، 1988: 148/1). فهو مدرك أنّ القرآن ليس مادّة للاعتراض، فإن ثبت له صحّة القراءة كانت أصلاً لا يخالف.

ومن النحاة من اعترض على القراءات بصورة مباشرة مثل المبرّد(286هـ)، وهو الذي تكثر الأخبار حوله زاعمة أنّه أكثر النحاة تخطيئا للقراءات القرآنيّة، نقل ابن يعيش عنه قوله في إحدى القراءات السبعيّة: "لا تَحِلُّ القراءةُ بها"(ابن يعيش، 2001، 283/2)، وهو حكم ينمّ عن معياريّة لافتة لقيت رفضاً، بل عداءً عند بعضٍ من الدارسين، وسنشير إلى تفصيل هذه القراءة لاحقاً.

ومن اللغويّين المتأخّرين من اعتدلوا في أحكامهم في القراءات مثل البغداديّ(1093هـ)، فهو لم يقبل ردّ أيٍّ من القراءات، على كثرة اطّلاعه في كتب التراث، إنّما بيّن أنّها تمثّل مستويات لغويّة متفاوتة، وللقارئ، أو مستعمل اللغة، أن يقدّم أو يؤخّر في اختياره حسب رؤيته النحويّة. يقول: "مَا ثَبت بالتواتر عن النَّبِي صلّى الله عَلَيْهِ وَسلم فَلا يجوز أَن يُقَال هُوَ خطأ أَو قَبِيح ورديء، بل فِي الْقُرْآن فصيح وَفِيه ما هُوَ أفْصح"(البغداديّ، 1997: 435/4). وهو ما قاله ابن جنّيّ(392هـ) قبلُ فيما ورد له وجهان في كلام العرب، يقول: "لو أنّ إنسانًا استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنّه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين"(ابن جنّيّ، د.ت: 14/2)، فالخطأ عنده معناه أنّ أحد الوجهين أقلّ فصاحة من الآخر.

ويقول عبده الراجحيّ: "القراءات القرآنيّة هي المرآة الصادقة الّتي تعكس الواقع اللغويّ الذي كان سائدًا في شبه الجزيرة قبل الإسلام"(الراجحيّ، 1996: 83).

وبقي هذا حال المتأخرين من النحاة، تحديداً من اتّضحت لديهم القراءات القرآنيّة؛ متواترها وشاذّها، فصارت القراءات المتواترة عندهم هي القرآن نفسه، والشاذّة تمثّل وجهاً من وجوه العربيّة بوصفها واردة في عصر الاحتجاج، ولا يمكن لأحد ردّ أيٍّ منها، يقول السيوطيّ(911هـ): "كان قوم من النحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربيّة وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإنّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربيّة" (السيوطيّ، 1989: 69)

والنحاة في فترة وضع النحو الأولى كانوا يقدّمون الشاهد الشعريّ ويعدّونه الأصل في وضع القاعدة النحويّة، ويوردون القراءات على سبيل الاستئناس لهذه القواعد إن اتّفقت معها، فإن خالفت، فيؤوّلونها إن استقامت لهم، أو يردّونها. ما جعل بعضاً من الباحثين ينطلقون من أنّ "معظم البصريّين لا يحتجّون بالقراءات إلا حينما تتّفق مع أصولهم، وتتلاءم مع قواعدهم"(عمر، 1988، 1/101–102)، وهذه النظرة عند النحويّين تقوّي ما ذهبنا إليه في هذا البحث من أنّهم كانوا يجهلون تواتر هذه القراءات في هذه الفترة، إذ لو ثبت لهم صحّتها لأدخلوها في أقيستهم.

والحقّ أنّ تشدّد البصريّين شمل كلّ قول من أقوال العرب ورد إليهم خارجاً عن ضوابط السماع عندهم، والقراءات عندهم كانت واحداً من أقوال العرب بوصفها طريقة خاصّة في قراءة القرآن، وما يؤكّد هذا التوجّه اعتراض النحاة عليها بالتخطيء، فلو كانت من المتواتر في نظرهم لما وجدناهم يخطئونها.

والّذي سوّغ هذه الأداءات وأجازها، تسهيل قراءة القرآن لهم، يقول ابن قتيبة:"فكان من تيسيره:أن أمره بأن يقرىء كلّ قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم: فالهذليّ يقرأ «عتّى حين» يريد حَتَّى حِينٍ، لأنّه هكذا يلفظ بها ويستعملها، والأسديّ يقرأ: تِعلمون وتِعلم...، والتّميميّ يهمز، والقرشيّ لا يهمز. والآخر يقرأ وَإِذا قِيلَ لَهُمْ، وَغِيضَ الْماءُ، بإشمام الضم مع الكسر...، ولو أنّ كلّ فريق من هؤلاء، أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً– لاشتدّ ذلك عليه...، فأراد الله، برحمته ولطفه، أن يجعل لهم متّسعاً في اللغات، ومتصرّفاً في الحركات"(ابن قتيبة، د.ت: 32). وهذا يشير إلى وعيٍ جمعيّ بأنّ هذه القراءات موافقة للهجات العرب، وهي ليست القرآن. ولعلّ تأويل نزول القرآن على سبعة أحرف يعني أنّه نزل "على سبعة أوجه من اللغات متفرّقة في القرآن"(ابن قتيبة، د.ت: 30).

والذين خطّؤوا بعض القراءات من المتأخّرين من النحاة شكّكوا في تواتر القراءات السبعة نفسها قبل أن يعترضوا على القراءة، يقول الرضيّ(686هـ) في شرح الكافية معلقًا على قراءة حمزة: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ"(النساء، 1) (بجرِّ الأرحام): "والظاهر أنّ حمزة جوّز ذلك بناء على مذهب الكوفيّين، لأنّه كوفيّ، ولا نسلّم تواتر القراءات السبع"(الاستراباذي، 1993: 1025). ولعلّ مذهب الرضيّ فيه غلوّ كبير، فقد استقرّ أمر القراءات المتواترة وثبتت صحّتها وصارت القرآن الذي يُعْبَدُ الله به. وما نقصد إليه في النقل السابق، أنّ الرضيّ رفض هذا الوجه بعد أنْ لم يثبت لديه صحّة القراءة، فقد شكّك في تواترها قبل الطعن فيها، وربّما لو ثبت له صحّة نقلها لتغيّر مذهبه فيها.

لكن، ما نثق به أنّ النحاة لم يعترضوا بصورة مباشرة على أيّ قراءة وهم يعلمون أنّها متواترة، إنّما كان اعتراضهم على القراءة بوصفها نصّاً مثل غيره من النصوص التي وردت إليهم، لا بصفتها من القرآن.

والمتتبع منهج النحاة في القراءات يجد أنّهم في بادئ الأمر كانوا يقّدمون الشاهد الشعريّ ويحتجّون به وفق شروطهم في الاحتجاج، وكانوا يحتجّون للقراءات القرآنيّة، لا بها، إلّا إن وافقت قواعدهم، فهي في تصوّرهم ليست من المصحف، إذ لم نجد عندهم إشارة تدلّ على أنّ القراءات هي من القرآن المتواتر، بل وجدناهم يقولون إنّ القراءة الصحيحة لا تخالف، فكيف يضعون القاعدة ثمّ يخالفونها؟ أمّا في المراحل التالية من وضع النحو، فقد توسّع النحاة في الاحتجاج بالقراءات بعد أن تبيّن لهم حجّيّتها في إقامة القاعدة النحويّة، وما ساعد في ذلك أنّ أصول النحو الأولى قامت عند البصريّين واستقرّت، وبقي النظر في الفروع للنحاة بعدهم.

أمّا القرّاء، فالرواية مقدّمة عندهم على القاعدة النحويّة لأنّ القراءة هي الأصل إن وردت بالطرائق المعهودة عندهم، لكنّنا نعي أنّ الفترة الأولى من وضع النحو كان القرّاء لا يتبيّنون تواتر القراءات، مثل النحاة، حتى جاء ابن مجاهد(324هـ) وجمعها في كتابه: "السبعة في القراءات"، جمع فيه المتواتر من القراءات، وألّف كتابه: "شواذّ القراءات"، جمع فيه القراءات الشاذّة. ونشير هنا إلى أنّ التأليف في القراءات كان قبل ابن مجاهد، لكنّه لم يكن بالصورة الناضجة التي ظهرت عنده. وقد أضاف ابن الجزري(833هـ) ثلاث قراءات على السبعة لتصل إلى عشر قراءات عند أهل الأداء.

أمّا موقف القرّاء من القراءات، فقد ذكره ابن الجزري، وتناقله القرّاء كثيرا في مصنّفاتهم، يقول:"كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوافَقَتْ أَحَدَ الْمَصاحِفِ الْعُثْمانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمالًا وَصَحَّ سَنَدُها، فَهِيَ الْقِراءَةُ الصَّحيحَةُ الَّتي لا يَجوزُ رَدُّها وَلا يَحِلُّ إِنْكارُها، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتي نَزَلَ بِها الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النّاسِ قَبُولُها، سواءٌ كانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ،

أَمْ عَنِ الْعَشْرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبولينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكانِ الثَّلاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْها ضَعِيفَةٌ أَوْ شاذَّةٌ أَوْ باطِلَةٌ"(ابن الجزري، د.ت، 9/1). فقد حدّد شروط القراءة المتواترة، وهي أن توافق العربيّة، وأن تروى بسند صحيح، وأن توافق أحد المصاحف العثمانيّة. "فكُلُّ مَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ قَبُولُهُ، وَلَمْ يَسَعْ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ رَدُّهُ، وَلَزِمَ الْإِيمَانُ بِهِ، وَإِنَّ كُلَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، إِذْ كُلُّ قِراءَةٍ مِنْها مَعَ الْأُخْرى بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ مَعَ الْآيَةِ يَجِبُ الْإِيمانُ بِها كُلِّها وَاتِّباعُ ما تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَعْنى عِلْمًا وَعَمَلًا"(ابن الجزري، د.ت: 51/1).

وقد شدّد أبو عمرو الداني(444هـ) على أن تقدّم الرواية على القياس اللغوي لما وُجد عند النحاة في الفترة الأولى من اعتراض على القراءات، يقول: "وأئمّة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"(الداني، 2007: 1/ 51). فالرواية مقدّمة ولا اعتبار للفصاحة إن تعارضت مع رواية صحيحة، فالأفصح عندهم ما صحّ سنده.

وقد جمع أبو شامة(665هـ) شروط القراءة المتواترة التي لا يجوز الاعتراض عليها بقوله: "كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها، وموافقتها خطّ المصحف، ولم تنكر من جهة العربية، فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذّ والضعيف، وبعض ذلك أقوى من بعض"(أبو شامة، 1975: 1/ 178).

فالقراءات القرآنيّة عند القرّاء ليست تابعة للغة، بل هي أصلٌ من أصول السماع فيها، ولا يجوز ردّها ما دامت مرويّة بالطرائق المعهودة عندهم، ولم تخالف العربيّة، ووافقت المصحف العثمانيّ.

المبحث الثاني: مسوّغات الاعتراض على القراءات

عدّ النحاة الأوائل القاعدة النحويّة أصلاً، والقراءة القرآنيّة تابعة له، وبنَوْا ذلك بعد تقرّيهم المادّة اللغويّة التي جمعوها عن العرب وفْق ضوابط الاحتجاج الزمنيّة والمكانيّة، فما خالف القاعدة أوّلوه حتّى ينسجم معها، فإن تعذّر ذلك، خرّجوا النصّ وَفْق حاله، بين نادرٍ أو شاذّ أو خاطئ.

وكانت القراءات القرآنيّة في الفترة الأولى من وضع النحو سياقاً من السياقات التي احتكمت للقاعدة وخضعت لها، ولم تكن في نظر النحاة نصّاً دينيّاً؛ ما جعل النحاة يردّون بعضها ويخطّئونها دونما حرج.

والأحكام التي وُصف بها النحاة الذين اعترضوا على بعض القراءات القرآنيّة المخالفة كانت أحكاماً قاسية، تغفل ضبابيّة حال القراءات في فترة التقعيد، يقول ابن حزم الأندلسيّ: "وَلَا عجب أعجب مِمَّن أَوجَدَ لأمرئ الْقَيْس أَو لزهير أَو لجرير أَو الحطيئة والطرماح أَو لأعرابي أسدي أو سلمي أَو تميمي أَو من سَائِر أَبنَاء الْعَرَب، بوَّال على عَقِبَيْهِ، لفظاً فِي شعر أَو نثْر جملَة فِي اللُّغَة، وَقطع بِهِ وَلم يعْتَرض فِيهِ، ثمَّ إِذا وجد لله تَعَالَى خَالق اللُّغَات وَأَهْلهَا كلَاماً لم يلْتَفت إِلَيْهِ، وَلَا جعله حجَّة، وَجعل يصرّفهُ عَن وَجهه، ويحرّفه عَن موَاضعه، ويتحيّل فِي إحالته عَمَّا أوقعه الله عَلَيْهِ"(ابن حزم، د.ت: 3/107–108). ويقال في هذا النقل وأمثاله ما قيل قبلُ من أنّ القراءات لم تكن هي القرآن في منظور النحاة، بل كانت وجوهاً أخرى لآيات القرآن.

فلا مشكلة في أن يُعترض على قراءة في تلك الفترة، فالقراءات وجوه كثيرة جدّا ومتفاوتة في مستواها اللغوي، وهي ليست القرآن في نظر الجيل الأوّل، وما يدلّ على هذا أنّنا نجد مفسّرين من مثل ابن جرير الطبري يردّون بعضاً من القراءات في تفسيراتهم، ولا نجد من يطعن عدالتهم على كثرة ما نجد لهم من خصوم.(بكّار، 1990: 74)

حتى إنّنا نجد بعض النحاة المهاجمين منهج البصريين، أمثال مهدي المخزومي، يكادون يلتمسون لهم عذراً في تشدّدهم في قبول الشواهد، يقول: إنّ البصريّين "شغلتْهم الرغبة في التقنين والتقعيد عن أن يرجعوا إلى هذه المادّة ليتصيّدوا ظواهرها وأصولها العامّة"(المخزوميّ، 1955: 239)، فعلى نقده الواسع للمدرسة البصريّة إلا أنّه لم يُغْفِل أنّ الصناعة النحويّة حينئذ كانت في بواكيرها، وكان همّ النحاة حينها وضع الخطوط العامّة في النحو العربيّ من خلال وضع منهج حازم فرضوه على كلّ كلام عربيّ، والقراءات كانت في نظرهم من كلام العرب.

ووصل الأمر بأن وصف بعض الباحثين المحدثين النحاة الذين اعترضوا على بعض القراءات القرآنيّة بأنّهم طغاة، مطالباً إيّاهم أن يدرجوا هذه القراءات ضمن قواعدهم، يقول أحمد مكي الأنصاري: "ماذا أقول لهؤلاء الطغاة النحاة؟ إنّني لا أجد شيئاً أقوله أكرم من: سامحهم الله. ماذا عليهم لو أجازوا هذه القراءات كما أجازها الفريق المعتدل من النحاة"(الأنصاري، د.ت: ص هـ)، فهو يصف النحاة بأنّهم طغاة لأنّهم ردّوا بعض القراءات، دون أن يعلم أنّ النحاة في فترة ردّهم للقراءات لا يعلمون أنّها من القرآن، وتلحينهم إيّاها كان بوصفها طرقاً أدائيّة في قراءة القرآن، فهي ليست القرآن عند هذا الجيل من النحاة، إنّما هي لهجات عربيّة قرئ بها القرآن، وليست منزّلة من عند الله بهذه الصورة، فهم واعون أنّ القرآن سنّة متّبعة، وأنّه لا يخالف.

وعند وقوفنا على تعبيرات النحاة والقرّاء في التصانيف النحويّة للنحاة الأوائل، أو في التصانيف المتأخرة التي نقلت عن الأوائل نجد أنها تخلو من أيّ إشارة إلى مسألة التواتر في القراءات، أو في غيرها، ومن خلال تتبّع مادّة (وتر) في منصّة معجم الدوحة التاريخيّ للغة العربيّة نجد أنّ الإمام الشافعيّ (204هـ) أوّل من أشار إلى مفهوم التواتر بقوله: "الأخبار كلّما تواترت وتظاهرت كان أثبت للحجّة، وأطيب لنفس السامع"(الشافعي، 1940، 433) وهو وعيٌ يدلّ على إدراك الشافعيّ رحمه الله لمفهوم التواتر والدلالة اللغويّة للفظة دون أن يكون ثمّ أصول تضبط هذا المفهوم، وانقطعت الإشارة إلى التواتر حتى نهاية العقد الثاني من القرن الثالث عند الإمام الطحّاوي(321هـ) في قوله: "وَلَا تحسب أَنّ أَبَا حَنِيفَةَ رَحمَه الله ذَهَبَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْآثَار الأول الَّتِي لَا تَوْقِيت فِيهَا، إِلَّا لِأَنَّهُ لم يتَّصل بِهِ هَذِهِ الْآثَار الْأُخَر المفسّرة، وَلم نقف عَلَى ظُهُورهَا، وَلَا تواترها من رَوَاهَا"(الطحّاوي، 1995م، 1/ 338)، وقد استخدم التواتر أيضا بمعناه العامّ لا الخاصّ.

ولعلّ الشاشي (344هـ) من أوائل من أشاروا إلى التواتر في قوله: "فالمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة لا يُتصوّر توافقهم على الكذب لكثرتهم، واتصل بك هكذا، أمثالُه نقلُ القرآن وأعدادُ الركعات"(الشاشي، 1402هـ، 272). ويظهر من كلامه وعيه بمسألة التواتر، لكن يبقى كلامه في إطار المفهوم وإن تخصّص قليلاً.

ومن أوائل الذين أطلقوا مصطلح التواتر بمعناه الخاصّ الإمام أبو بكر الكلاباذي (380هـ) في كتابه بحر الفوائد، يقول: "وَالْحَدِيثُ إِذَا صَحَّ مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ فَإِنَّهُ يَجِبُ قَبُولُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْمُتَوَاتِرِ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ الْآحَادِ، فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْعَمَلَ، وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ"(الكلاباذي، 1999م، 354). وهذا النقل يدلّ على وعيه بمعنى المتواتر، والفرق بينه وبين الآحاد، وهي معرفة متقدّمة تدلّنا على شيوع لفظ "التواتر" في هذه الفترة بمعناه الاصطلاحي لا المفهومي. فالطحّاوي المتوفى عام 321هـ أدرك المفهوم، والكلاباذي المتوفّى (380هـ) أدرك الاصطلاح، وابن مجاهد المتوفى (324هـ) كان بينهما، ما يجعلنا نقطع بأن النحاة في الفترة قبل ابن مجاهد لم يكونوا يدركون المتواتر من الآحاد من الشاذّ، حتى جاء ابن مجاهد وبيّن هذه الوجوه.

وثمّ بحث نشر حديثاً، يزيد هذا التوجّه رسوخاً، عنوانه: "شروط المتواتر من خلال التطوّر التاريخيّ لمفهومه الاصطلاحيّ، فرج حمد سالم الزبيدي، مجلة جامعة الحسين، المجلد8، العدد 2/ 2022 ". تحدّث عن مفهوم التواتر وتطوّره التاريخيّ بما يتّفق مع ما قدّمه بحثنا هذا.

وإذًا، غياب مفهوم التواتر جعل النحاة يعتقدون أنّ القراءات ليست القرآن، تحديدا في الفترة الأولى من نشأة النحو، وما رسّخ هذا الاعتقاد عندهم ضبابية القراءات في هذه الفترة وانعدام معرفة النحاة وغيرهم بها، أهي شاذّة أم متواترة؛ لأنّ علم القراءات كان في بواكيره، ما جعل النحاة في إطلاق أحكامهم يعترضون على وجوه أدائيّة في قراءة القرآن، لا على القرآن نفسه.

ولم يكن آنئذٍ محاذير تمنعهم من إطلاق أحكامهم على القراءات في الفترة الأولى من وضع قواعد النحو؛ فقد وجدنا النحاة يصرّحون بمواقفهم من القراءات، دون أن نجد نحويّا يعترض على أحد أبناء جيله لأنّه خطّأ قراءة أو تكلّم فيها. وسكوت القدماء أنفسهم عن هذا يقودنا إلى القطع بأنّهم يعلمون بأنّ القراءة الصحيحة لا تخالف، أمّا ما يخالَف فليس من القرآن، إذ لو خولفت قراءة صحيحة لنقل إلينا ما يكون بينهم من اعتراضات حول تخطئة أيّ قراءة. خصوصا أنّ القرآن جمع في عهد عثمان في مصحف واحد هو المصحف الإمام الذي لا يجوز الخروج عنه، وما عدا ذلك لم يكن من القرآن حتّى عهد ابن مجاهد.

ومن المعلوم أنّ الاختلاف في القراءات بلغ ذروته في عهد عثمان رضي الله عنه وقبله بقليل، ويظهر هذا الخلاف فيما رواه أنس بن مالِك من "أَنَّ حُذيفةَ بن اليمان قدم عَلى عثمان، وكان يُغازي أهْل الشام فِي فتح أرمينية وَأَذْربِيجَانَ مع أهلِ العراقِ، فَأَفْزَعَ حُذيْفة اختلافهم في القراءة، فقال حُذَيْفَةُ لِعُثْمانَ: يا أَميرَ الْمُؤْمنينَ، أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ، اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، فَأَرْسَلَ عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ: أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكِ، فَأَرْسَلَتْ بِهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، فَنَسَخُوهَا فِي المصاحِفِ، وَقالَ عُثْمانُ لِلرَّهْطِ الْقُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةِ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا، حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمَصَاحِفِ رَدَّ عُثْمَانُ الصُّحُفَ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أُفُقٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ"(البخاريّ، 183/6).

ففي الحديث إشارة صريحة إلى اختلاف الناس في القراءات القرآنيّة في فترة مبكّرة من ظهور الإسلام، وفيه أيضا أنّ القرآن في الفترة بعد عثمان رضي الله عنه هو ما كان في المصحف الإمام حسبُ، وما خرج عنه يعدّ وجها أدائيّا لقراءة القرآن يتّفق مع لهجة من لهجات العرب.

فهذه الإشارات وأمثالها تدلّنا على الاختلاف الذي وقع فيه الناس في القراءات القرآنيّة، من حيث تعدّد الوجوه التي يجوز أن يقرأ فيها القرآن، وهي فترة مبكّرة نسبيّا عن الفترة التي وصلت إلينا فيها صورٌ من اعتراض النحاة على قراءات قرآنيّة، ما يقوّي الزعم عندنا بأنّ النحاة وغيرهم كانوا يعتقدون أنّ هذه القراءات ليست من القرآن.

ومن أمثلة اعتراض النحاة على القراءات قوله تعالى: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (النساء، 1)، في قراءة حمزة بجرّ الأرحام"(الدانيّ، 2007: 1003/3)، يقول المبرّد(286هـ): "لَو أَنّي صلّيت خلف إِمَام فَقَرَأَ بهَا لَقطعت صَلَاتي"(الحريريّ، 1998: 74)، فهو يرى أنّ من الخطأ عطف الظاهر على المضمر المجرور من غير إعادة الجارّ.

واللافت في هذا الاعتراض أنّنا لم نجد من يعترض عليه من أبناء جيله، إنّما وجدنا المتأخّرين هم المعترضين، ما يقوّي الزعم بأن المبرّد وأبناء جيله يدركون أنّ القراءات ليست القرآن، خصوصا أنّ ابن مجاهد، وهو من سبّع القراءات، وقسمها إلى متواتر وشاذ، قد توفي عام 324هـ، وهي فترة متأخرة؛ ولقد وجدنا أكثر المعترضين من النحاة على القراءات توفّوا قبل هذه الفترة.

ونشير هنا إلى أنّ بعضاً من المتأخرين أشاروا إلى أنّ القراءات مختلفة عن القرآن، يقول الزركشي(794هـ): "القُرْآن والْقراءات حَقِيقَتان متغايِرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كَتَبَة [هكذا وردت]الحروف أو كيفيّتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"(الزركشيّ، 1957: 1/ 318).

ونقف هنا قليلاً مع مذهب الزركشي، فإنّنا لا نقبل زعمه بأنّ القراءات والقرآن حقيقتان متغايرتان، لأنّه صار من المعلوم أنّ القراءات المتواترة قرآن يعبد الله بها، بل لا خلاف في ذلك، والأولى في العبارة السابقة، إمّا نفي التغاير بين القرآن والقراءات، أو بيان المقصود بالقراءات التي يعنيها بصورة تفصيليّة، لتشمل المتواتر والآحاد والشاذّ والمدرج، ثمّ إخراج المتواتر والآحاد منها. فلقد تقرّر أنّ"ما اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْمُصْحَفُ الشَّرِيفُ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْقُرَّاءُ الْمَشْهورونَ فَهُوَ قُرْآنٌ"(الشوكانيّ، 1999: 1/88).

ومن الأسباب التي جعلت النحاة يعترضون على القراءات أيضاً، قلّة النماذج المسموعة الواردة عن العرب، فلم يكن النحاة في العهد الأول من وضع النحو قادرين على الإحاطة بكل ما ورد عن العرب، فكانت أحكامهم على بعض

القراءات وبعض الشعر مقايسة لما يحفظون حسْبُ، "قَالَ يُونُس بن حبيب: قَالَ أَبُو عَمْرو بن الْعَلَاء: مَا انْتهى إِلَيْكُم مِمَّا قالَت الْعَرَبُ إِلَّا أَقَلّه، وَلَو جاءَكُم وافرا لجاءكم علمٌ وَشعرٌ كثير"(الجمحيّ، د.ت: 25/1)؛ والقياس إذّاك لا يستقيم؛ إذ لا يقيس نحاة البصرة إلّا على الكثير. وهم معذورون في تشدّدهم في القياس؛ لأنّهم كانوا يقعّدون اللغة في هذه الفترة المبكّرة، فلا يقبلون فيها أيّ خروج عن أقيستهم، فإن خالفت قراءة أو قول عربيّ ما اتّقفوا عليه، أوّلوه، فإن لم يستقم تأويله، حكموا عليه بالشذوذ أو الندرة أو التخطيء.

ولا مشكلة عندهم في أن يردّوا الشاهد الواحد الذي لا يعضده شواهد أخرى في هذه الفترة المتقدّمة من وضع النحو، ويكون لها بعْدُ قاعدة أصيلة يبنون عليها أحكاما لغويّة، ويبوّبون لها؛ فالأهمّ، أن يقوم صرح النحو بصورته الأولى القابلة للتعليم، ثمّ بعد ذلك، يُلتفت إلى الفروع. والدليل على ذلك أنّنا نجد الكوفيّين أكثر توسّعا في القياس وأكثر قبولا للشواهد المفردة؛ فقد استقرّ النحو بصورته العامّة عند البصريّين، وصار على الجيل التالي لهم من النحاة أن ينظروا في كلّ الفروع الّتي تشدّد فيها أسلافهم.

ولم يكن النحاة وحدهم من ردّوا قراءات سبعيّة، إنّما نجد من القرّاء أيضا من خطّأ قراءة سبعيّة لتشدّده في السماع، وهو مدرك أنّها متواترة وأنّ القراءة سنّة متّبعة، ومن هؤلاء ابن مجاهد، وهو من سبّع القراءات وحمل لواء الميْز بين المتواتر والشاذّ منها، يقول معلّقا على قراءة لابن عامر وهو أحد السبعة: "قَرَأَ ابْن عَامر وَحده {كن فَيكون} نصبا وَهَذَا خطأ في الْعَرَبيَّة وقرأ الباقون رفعا"(ابن مجاهد، 1979: 409)، والحقّ، أنّنا نكاد نغضّ النظر عن نحويّ يعترض على قراءة وهو غير متبيّن لها، متواترة هي أم شاذّة، وهو مدرك أنّها ليست من القرآن. لكن، أن نجد رأس المشتغلين في علم القراءات، ومن جمع رواياتها، وفصّل القول في متواترها وشاذّها، هو من يخطّئ قراءة سبعيّة، فهذا ممّا لا يقبل.

وقد اعترض ابن مجاهد على نصب المضارع في عبارته السابقة في قوله تعالى في سورة مريم: "مَا كَانَ لِلَّهِ أَن يَتَّخِذَ مِن وَلَدٍ ۖ سُبْحَٰنَهُۥٓ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ"(مريم، 35). وعلّق على قراءة ابن عامر في سورة البقرة: "بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ"(سورة البقرة، 117)، يقول: "قَقَرَأَ ابْن عَامر وَحده {كن فَيكون} بِنصب النُّون، قَالَ أَبُو بكر وَهُوَ غلط"(ابن مجاهد، 1979: 139).

واللافت أنّه في قراءة نصب (يكون) في موضعين آخرين مشتركين بين ابن عامر والكسائيّ، لم يعلّق بالتخطيء ولا غيره، إنّما نقل الرواية عنهما دون أن يتدخّل، ما يجعلنا نتساءل عن ذلك ولا نجد له جوابا. يقول في قوله تعالى في

سورة النحل: "إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ"(سورة النحل، 40). يقول: "فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَعَاصِم وَأَبُو عَمْرو وَحَمْزَة {كن فَيكون} رفعا وَكَذَلِكَ فى كلّ الْقُرْآن، وَقَرَأَ ابْن عَامر والكسائى {فَيكون} نصبا، وفي سُورَة يس مثلُه{كن فَيكون} (سورة يس، 82) "(ابن مجاهد، 1979: 373).فعندما انفرد ابن عامر في روايته خطّأه، وعندما اشتركت الرواية بينه وبين الكسائيّ لم يعلّق، وربّما فعل ذلك لمعرفته بأنّ الكسائيّ من أشياخ النحو في زمانه.

المبحث الثالث: نموذج يدلّ على تطوّر موقف النحاة من القراءات

لعلمن المبالغة الزعمَ بأنّ التآليف النحويّةَ القديمة اشتغلت كثيرا بتخطيء القراءات القرآنيّة، والاعتراض عليها، والبحث عمّا يضعفها ويخرجها عن دائرة الاحتجاج، فهذه ادّعاءات لا نسلّم بصحّتها، إذ الغاية منها توسيع الهوّة بين هذين العلمين الشريفين، ومحاولة إضعاف أحدهما على حساب الآخر. فلم يكن من عادة النحاة تخطيئهم للقراءات، إلا أنّنا لا ننكر أنّ مسائل مفردات دار حولها الخلاف بين النحاة والقرّاء لأسباب عديدة، وقع فيها أحد الفريقين، أو كلاهما.

وسنعرض في هذه الجزئيّة من البحث إلى ذكر نموذج من اعتراض النحاة على قراءة قرآنيّة، دون أن نطيل في النقاش، فقد أشبع النحاة هذه المسألة شرحا ونقاشا، ولكن، نسوقها لندلّل على منهج البصريّين الأوائل في التعامل مع كلّ ما يخالف أصولهم، إضافة إلى تثبيت مذهبنا في هذا البحث من أنّ القراءات مختلفة عن القرآن في نظر النحاة الأوائل.

يقول الله تعالى في بداية سورة النساء: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا"(سورة النساء، 1).

والخلاف بين النحاة في الآية السابقة في كلمة "الأرحام"، فقد قُرئت بالنصب عطفا على "ربّكم"، أي: "واتّقوا الأرحامَ أن تقطعوها"(ابن النحّاس، 2001: 197/1)،"وقرأ "إبراهيم النخعي وقتادة والأعمش وحمزة الأرحام بالخفض"(القرطبيّ، 1964: 5/ 2)، وحمزة من القرّاء السبعة والباقون قراءاتهم شاذّة. والنحاة في الاحتجاج لا يفرّقون بين المتواتر والشاذّ؛ فما وافق العربيّة بأحد وجوهها، وروي عن عربيّ ممّن يجوز الاحتجاج بهم احتجّوا به.

والمسألة النحويّة التي دار عليها الخلاف في كلمة "الأرحام" السابقة هي: هل يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجرّ؟

وفي هذا يقول سيبويه: "وممّا يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً داخلا فيما قبله؛ لأنّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنّها لا يُتكلّم بها إلّا معتمدة على ما قبلها، وأنّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ"(سيبويه، 1988: 381/2).

وعلّة كراهة هذا العطف كما ذكر سيبويه أنّ حرف الجرّ مع الاسم المجرور بمثابة الاسم الواحد، فهو مثل التنوين في الاسم، لهذا حسُن تكرار حرف الجر بعد حرف العطف. والناظر في كلامة سيبويه يدرك أنّه استعمل لفظة "يقبح" ولفظة "كرهوا"، ولم يمنع العطف، إضافة إلى أنّه لم يمثّل بآية الأرحام السابقة في هذا الموضع، ولعلّ هذا له أكثر من تفسير؛ الأوّل: أنّ لها وجهًا آخر عنده، مثل أن تكون الواو للقسم لا للعطف، والوجه الثاني أنّ هذه القراءة فاتته، والثالث: أنّ القراءات ليست القرآن، فلا داعي أن يعتلّ لكلّ قراءة مخالفة.

وقد ذكر المبرّد أنّ البصريّين "لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة. والقرآن إنّما يُحمل على أشرف المذاهب. وقرأ حمزة: {الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ}، وهذا ممّا لا يجوز عندنا إلا أن يضطرّ إليه شاعر، كما قال:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيامِ من عجب"(المبرّد، 1997: 3/ 30)

فعبارته "على قبح" هي نفس عبارة سيبويه السابقة، فهو لم يخطّئ هذا العطف، إنّما كرهه، خصوصا أنّه أجازه في ضرائر الشعر، واحتجاجه بقول الشاعر "فما بك والأيّام من عجبِ" دليل على تجويزه إيّاه في الشعر. ومعلوم أنّ ما يجوز في الشعر يكره في درج الكلام، ولا يمنع.

أمّا تشدّده في عدم تجويزه العطف على المضمر في القرآن، فلأنّ القرآن يُحمل على أشرف المذاهب، وعبارته هذه تدلّ على تفريقه بين القرآن والقراءات، وقد نقل ابن يعيش عن المبرد قوله: "لا تَحِلُّ القراءةُ بها"(ابن يعيش، 2001، 2/ 283)، لأنّ القرآن يُعبد الله به في الصلاة، فهو لا يعدّها من القرآن، لأنها ليست من اللغات العاليّة التي ينبغي أن تكون في القرآن حسب زعمه. فضبابيّة تلك الفترة كما قدّمنا، جعلته يفرّق بين القراءات والقرآن، إذ لو علم أنّ هذه الآية وغيرها من القرآن لما رأيناه يضعّفها ويخرجها عن سنن العرب في كلامهم، فهو من هو في علمه وفضله.

وقد أجاز المتأخّرون من النحاة هذه القراءة وغيرها، بعد أن ثبت لهم صحّة نقلها إليهم، إذ المقدّم عندهم صحّة النقل، فإن رويت لهم بالطرائق المعهودة عند الرواة، فلا سبيل إلى ردّها. يقول ابن يعيش(643هـ) في المسألة السابقة: "قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السبْعة كابن مسعود، وابن عبّاسٍ، والقاسم، وإبراهيمَ النخعي، والأَعْمَش، والحسن البصري، وقَتادَةَ، ومُجاهِدٍ. وإذا صحّت الروايةُ، لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها"(ابن يعيش، 2001، 2/ 283).

والبصريّون في المرحلة المتأخّرة من وضع النحو العربيّ قبلوا مثل هذه القراءة ونحوها، لأنّهم سلّموا بصحّة روايتها، وقد كانوا يؤوّلون كلّ شاهد لا ينسجم والقاعدة التي وضعوها. وهم في مسألة العطف على الضمير المجرور، يقرّون بصحّة الشواهد، سواء كانت قرآنيّة أو شعريّة، لكنّهم يؤوّلونها جميعها، وقد بسط الأنباري(577هـ) القول في هذه المسألة، وجمع ما قاله النحاة فيها، وساق كثيرا من أقول العرب فيها، ومن جملة ما قاله فيها أنّ الواو للقسم لا للعطف، على خلاف في ذلك.(الأنباريّ، 2005: 2/ 34-42).

وبهذا يظهر لنا أنّ أوائل النحاة فرّقوا بين القرآن ووجوه القراءات، ولم يكونوا يعترضون إلا على ما يعتقدون أنّه ليس من القرآن، أمّا في المرحلة التالية لابن مجاهد رأينا مواقف النحاة تغيّرت بين من قبل القراءة وبين من أوّلها.

الخاتمة:

النحاة في الفترة الأولى من وضع النحو كانوا معياريّين، وكانت القراءات في نظرهم في هذه المرحلة نصوصا قابلة للنقد والتخطئة، بوصفها روايات في قراءة القرآن، وليست من القرآن، وهي ممّا يُحتجّ له. أمّا في المرحلة المتأخرة، تحديدا بعد وضع ابن مجاهد كتابه: السبعة في القراءات، تغيّرت النظرة كليّا، واتّضحت صورة القراءات بحيث انمازت القراءات المتواترة عن غيرها، وصار النحاة يحتجّون بها لا لها.

وفي نهاية هذا البحث، وجدنا أنّ أبرز نتائجه تتلخّص في الآتي:

1. أن أبناء الجيل الأوّل من النحاة، وهو المعترضون على بعض القراءات، لم يدركوا مفهوم التواتر في القراءات، ولو أدركوا أنّ القراءات المعترض عليها سبعيّة لما خطّؤوها.
2. أنّ النحاة رسموا لأنفسهم منهجا جعلهم يقدّمون الشاهد الشعريّ، ويذكرون القراءات على سبيل الاستئناس أو التمثيل أو لتقوية الاحتجاج بالشواهد الشعريّة، وهذا واضح عند البصريّين في الفترة الأولى من وضع النحو.

3. لم تكن القراءات عند النحاة الأوائل من القرآن، بل كانت وجوها أدائيّة تسهّل عليهم قراءة القرآن حسب لهجاتهم؛ وذلك لغياب مفهوم التواتر في تلك الفترة.
4. أنّ النحاة الرافضين بعض القراءات القرآنيّة حكموا على القراءة وفق ما لديهم من أقوال مسموعة فيما وسعهم حصره، وقد غاب عنهم منها الكثير. لكنّ المتأخّرين من النحاة الذين قبلوا هذه القراءات كان قد وصل إليهم جلّ أقوال العرب، فوجدوا لهذه القراءات نماذج مسموعة قاسوها عليها.
5. أنّ القرّاء انطلقوا من الرواية واحتكموا إليها، فكل ما روي جاز أن نعدّه قراءة، سواء كانت سبعيّة أم شاذة.
6. لم يكن النحاة وحدهم من ردّوا قراءات قرآنيّة أو اعترضوا عليها، إنّما وجدنا من القرّاء أنفسهم من خطّؤوا قراءات أيضا، لكن، ما يشيع عند الباحثين اعتراض النحاة حسبُ.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

- الإستراباذي، الرضي(1993م)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط1.
- الأنباريّ، أبو البركات(2005م)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ط1.
- الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، مصر، دار المعارف.
- البخاري، أبو عبد الله، صحيح البخاريّ، تحقيق: جماعة من العلماء، ط: السلطانيّة، المطبعة الأميريّة، بولاق/مصر.
- البغدادي، عبد القادر(1997م)، خزانة الأدب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.
- ابن الجزري، شمس الدين، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجاريّة الكبرى.
- الجمحي، ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، جدة.
- ابن جنّي، عثمان، الخصائص، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط4.
- الحريري، أبو محمد(1998م)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1.
- ابن حزم، علي بن أحمد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- بكار، عبد الكريم(1990م)، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، دمشق، دار القلم، ط1.
- الداني، أبو عمرو(2007م)، جامع البيان في القراءات السبع، جامعة الشارقة، الإمارات، ط 1.
- الراجحي، عبده(1996م)، القراءات القرآنيّة في اللهجات العربيّة، دار المعرفة الجامعيّة.
- الزركشي، بدر الدين(1957م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- السيوطي، جلال الدين(1989م)، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1.

- سيبويه، أبو بشر(1988)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
- الشاشي، أحمد بن محمد بن إسحق(1402هـ)، أصول الشاشي(د.ط)، بيروت، دار الكتاب العربي.
- الشافعي، محمد بن إدريس(1940م)، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1.
- أبو شامة، شهاب الدين(1975م)، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تحقيق: طيّار قولاج، دار صادر، بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي(1999)، إرشاد الفحول، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1.
- الطحّاوي، أحمد بن محمّد (1995م)، أحكام القرآن الكريم، تحقيق: سعد الدين أونال، استانبول، ط1.
- عمر، أحمد مختار، و: مكرم، عبد العال سالم(1988م)، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، مطبوعات جامعة الكويت، ط2.
- ابن قتيبة، عبد الله، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- القرطبيّ، أبو عبد الله(1964م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2.
- الكلاباذي، أبو بكر(1999م)، بحر الفوائد، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، أحمد المزيدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.
- المبرّد، أبو العبّاس(1997م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3.
- ابن مجاهد، أبو بكر(1400هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 2.
- المخزومي، مهدي(1955م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د.ط، دار المعرفة، بغداد.
- ابن النحاس، أبو جعفر(2001م)، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.
- ابن يعيش، أبو البقاء(2001م)، شرح المفصل، تقديم: إيميل يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1.

المراجع باللغة الأجنبيّة:

- Al-Astrabadhi, Al-Radi (1993 AD), Explanation of Kafia Ibn Al-Hajib, Investigation: Hassan Al-Hasabi, Imam Muhammad bin Saud University, 1st Edition.
- Al-Anbari, Abu Al-Barakat (2005), Equity in matters of disagreement, investigation: Mohammed Mohiuddin Abdel Hamid, Dar Al-Tala'i, Cairo, 1st Edition .
- Al-Ansari, Ahmed Makki, defending the Qur'an against grammars and orientalists, Egypt, Dar Al-Ma'arif.
- Al-Bukhari, Abu Abdullah, Sahih Al-Bukhari, Investigation: A group of scholars, i: Al-Sultaniya, Amiri Press, Bulaq/Egypt.
- Al-Baghdadi, Abdel Qader (1997 AD), Khizanatu Aladab, Investigation: Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 4th Edition.
- Ibn al-Jazari, Shams al-Din, ALnashir Fe Alqiraat alashir, investigation by: Ali Mohammed Al-Dabaa, the major commercial printing press.
- Al-Jomhi, Ibn Salam, layers of stallions of poets, investigation by: Mahmoud Shaker, Dar Al-Madani, Jeddah.
- Ibn Jinni, Othman, ALkhasais, Egyptian General Book Organization, 4th Edition.
- Hariri, Abu Mohammed (1998), Durrat Alghawas fe Awham Al-Khawas, investigation: Arafat Matarji, Cultural Books Foundation, Beirut, 1st Edition.
- Ibn Hazm, Ali bin Ahmed, ALfasil fe almilal Walnihal, passions and bees, Al Khanji Library, Cairo.
- Bakkar, Abdul Karim (1990), The impact of the seven readings on the development of linguistic thinking, Damascus, Dar Al-Qalam, 1st Edition.
- Al-Dani, Abu Amr (2007), Al Bayan Mosque in the Seven Readings, University of Sharjah, UAE, 1st Edition.
- Al-Rajhi, Abdo (1996 AD), Quranic Readings in Arabic dialects, Dar Al Marefa University.
- Al-Zarkashi, Badr Al-Din (1957 AD), Al-Burhan in the Sciences of the Qur'an, investigation: Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, House of Revival of Arabic Books.

- Al-Suyuti, Jalal Al-Din (1989 AD), ALiqtirah, Investigation: Mahmoud Fajal, Dar Al-Qalm, Damascus, 1st Edition.

- Sibawayh, Abu Bishr (1988), Alkitab, Investigation: Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd Edition.

- Al-Shashi, Ahmed bin Mohammed bin Ishaq (1402 AH), Osool Al-Shashi (Dr. I), Beirut, Arabic Book House.

- Al-Shafi'i, Mohammed bin Idris (1940 AD), ALrisalah, Investigation: Ahmed Mohamed Shaker, Mustafa Al-Babi Press Al-Halabi, Egypt, 1st Edition

- Abu Shama, Shihab Al-Din (1975 AD), Almurshid ALwageez, investigation: Tayyar Gulaj, Dar Sader, Beirut.

- Al-Shawkani, Mohammed bin Ali (1999), Irshad alfuhuul, Investigation: Ahmed Azou Enaya, House of the Arabic Book, 1st Edition.

- Al-Tahhawi, Ahmed bin Mohammed (1995 AD), Rulings of the Holy Quran, investigation: Saad Al-Din Unal, Istanbul, 1st Edition.

- Omar, Ahmed Mukhtar, and: Makram, Abdel-Al Salem (1988 AD), Dictionary of Quranic Readings with Introduction to Readings and the Most Famous Readers, Kuwait University Publications, 2nd Edition.

- Ibn Qutaybah, Abdullah, interpretation of the problem of the Qur'an, investigation: Ibrahim Shams al-Din, Scientific Books House, Beirut.

- Al-Qurtubi, Abu Abdullah (1964 AD), Mosque of the Rulings of the Qur'an, investigation: Ahmed Al-Bardouni and Ibrahim Tfayesh, Egyptian Library, Cairo, 2nd Edition.

- Al-Kalbadi, Abu Bakr (1999), Bahr Al-fawaid, investigation: Mohammed Hassan Ismail, Ahmed Al-Azaidi, Scientific Library, Beirut, 1st Edition.

- Al-Muradih, Abu Al-Abbas (1997 AD), complete in language and literature, investigation: Mohammed Abu Al-Fadl Ibrahim, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 3rd Edition.

- Ibn Mujahid, Abu Bakr (1400 AH), the seven in the readings, investigation: Shawky Deif, Dar Al-Ma'arif, Egypt, 2nd Edition.

- Al-Makhzoumi, Mahdi (1955 AD), Kufa School and its curriculum in the study of language and grammar, Dr. I, Dar Al Marefa, Baghdad.

- Ibn al-Nahhas, Abu Jaafar (2001), the expression of the Qur'an, investigation: Abdel Moneim Khalil Ibrahim, Dar Al-Kitab Al-Scientific, Beirut, 1st Edition.

- Ibn Yash, Abu Al-Waqa (2001), Sharh almofassal, presented by: Emile Yaqoub, Scientific Book House, Beirut, 1st Edition.